Issue 6152 Tuesday 25/9/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6152 الثلاثاء 15 من محرم 1440 هـ 25 من ايلول (سبتمبر) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

إذا كنت إنساناً

إجتهد في إعلاء كلمة الحق

شاكر كريم عبد
بغداد

تعضيدا لمقالات الأستاذ الفاضل الكاتب عبد الخالق الشاهر في جريدة الزمان الغراء والتي تناول فيها القانون رقم ((72 لسنة 2017عرضا ونقدا في اطار الحق والقانون والإنسانية، مسلطا الضوء على جوهره المتضمن حجز ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة في اطار هيئة المساءلة والعدالة وكذلك تسليط الضوء على موقف الهيئة الوطنية للتقاعد وهيئة المصالحة الوطنية بخصوص رواتب المشمولين بقرارات هيئة المساءلة والعدالة. اذ كان سعيه مشكورا ومحمودا في مصاف الأنصاف لخدمة العدالة داحضا الأخطاء في الهفوات والتعمد والقصد غير السليم كما ان السكوت هو في حد ذاته مصيبة مضافة الى مصائب تحز بالنفس وتأكل في أجساد الناس في واقع مرير ، واقع يعيش فيه الإنسان القهر والظلم تحت لافتة الديمقراطية والحريات ، والحرية الفكرية وحرية التملك وحقوق الإنسان . فالحقيقة التي يتعامى عنها ساسة و أحزابا وكيانات وهيئات قضائية وقانونية، تشكل واقعا مؤلما لا يشعر به الا من اكتوى بنار الإجحاف والظلم واغتصاب الحقوق.من هنا اقول: في الزمن مآثر وقيم ، وفي الزمن ويلات ودجل.. واستحواذ على مال وحق ملك وقهر. والحياة دائما في ثنائياتها خير وشر، وكل شيء في حكم القانون والشرع وأحيانا في التراضي كما في التقاضي ، اما اليوم ، لا نعرف ما لذي دهانا أناس في هوس وهرج ويعلوا صوتها باطلا بأهزوجة شعبية مورثة : وين أيروح المطلوب إلنا ؟! دون معرفة الطالب والمطلوب ، هتاف استفاد منه الاحتلال واستعماره، لأناس أحرار غلبهم الاستعمار في الحيلة والقوة ، بالموت والفرقة والضعف لأبناء وطن سليم ، وشعب في التضحية كريم، اذ بلغ أعلى مراحل الجود، في جسام التضحيات وعلى مر الزمن. الإنسان الخير هو من عرف قدره وقيمته وأدميته كانسان عليه واجبات وله حقوق ، وهو في ثبات على مبادئ لها من الدين روح، ولها من الدنيا مستلزم حياة مادي، ويبقى العدل بين حلال وحرام وقانون وحلول دون احتيال واستحواذ أو سرقات وفساد باغطية لها إصدارات وقوانين وقرارات.

قالوا في الأدب وقالوا في حق الملك وقالوا في الحرية وقالوا في الفساد والسرقة وكلام وكلام وتمر سنون الدهر عبر ممرات مختلفة، جريان الحق فيها ضعيف ، وملابسات الحيلة والغدر والحرمنة تطفو وتطفو واللعنة تطارد أصحابها ، وعامة الناس في ذهول، واكتفائهم بان هذا غير معقول.

نكتب: كل أمريء له الحق في ان يملك ما استطاع ان يملكه من العروض والنقود والأموال الثابتة، والحقوق العينية عامة وفي حدود القانون وتعويض الأضرار.أليس هذا في حق عدل الميزان والقرار في مضبطة قوانين منها الوضعي ، ومنها الإلهيات في شرعها بحكم ربكم الأعلى، الله سبحانه وتعالى هنالك صوت حق ينادي : ايها الإنسان أيها الأخيار. يا سامعين الصوت بعلو صائحه، في الفجر والغروب وسكون الليل، ان هناك اناس من ابناء العراق واقعين تحت ظلم وجبروت أوجده محتل بغيض و شرعنه بريمر سيئ الصيت .

ونهدأ ونقول: يكاد يكون حق الملك جزءا مكملا لحق الحرية ، فان الإنسان لا يستطيع ان يرقى نفسه كما يشاء الا بملك الوسائل. والملك اما ان يكون خاصا كملك شخصا كتابا او منزلا او سيارة، واما ان يكون عاما كالسكك الحديدية ، والمتاحف ودور الكتب ودور الآثار والجوامع والمستشفيات والتكايا وغيرها. والملك الخاص واضح. والملك العام واضح ، وأين ألمشكله ايها الناس ايها القوم ايها المحامون ايها الحكام ايها الأشراف، ايها المنصفون: المشكلة في هذه الدنيا:الفساد يمتد ويبلغ ذروته في تجاوز حق الناس بتشريعات وقرارات وقوانين في حجز أموال وأملاك الآخرين دون إنصاف ووجهة حق في اقل تقدير بتشريعات وقوانين ما انزل بها من سلطان ومنها قانون رقم 72 لسنة 2017. وقانون هيئة المساءلة والعدالة التي لاتعدل ولاتعطي حق مسلوب بعد ان اصبحت مخالفة الدستور والقوانين سمة غالبة تشكل غصة في الصدور وحقوق تتجاوز عليها الادارات الروتينية من خلال حجب رواتب عدد كبير من المواطنين الذين شملتهم هذه القوانين وعرقلتها تارة بانها تتطلب تعديل لهذا القانون او ذاك من قبل مجلس النواب الذي تتعمد بعض الاحزاب والكتل المنضوية فيه الى المماطلة بمناقشتها وترحيلها من دورة الى اخرى تعمدا مع سبق الاصرار دون النظر الى الظروف المعيشية الصعبة لعوائل المشمولين بهذه الاجراءات التعسفية فهذا غيض من فيض ولكن هل من مستمع؟ وهل من مجيب؟ رحم الله الشاعر الكبير المتنبي لو عاش يومنا هذا لأسمعت كلماته من به صمم كما كانت كلماته تسمع من به صمم. نتمنى من بقي لديهم من الغيرة الوطنية والشعور بالمسؤولية فينظروا بعين الرعايا والمواساة لموظفين حرموا من حقوقهم التقاعدية. هؤلاء لازالت ملفاتهم في أدراج دائرة المصالحة الوطنية لأسباب غامضة حيث سبق وان حصلت الموافقة على منحهم الراتب التقاعدي بموافقة مجلس الوزراء المبلغة عن طريق الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة إلى دائرة التقاعد منذ عام 2013ولم ينفذ القرار. والان وردت أسمائهم ضمن قوائم المشمولين بالقانون 72لسنة 2017 بالحجز على دار او قطعة ارض لم يحصلوا عليها نتيجة استغلال منصب حزبي او الإداري فهل من المعقول ان تحدد سنتين لحسم الموضوع من تاريخ تقديم الطلب؟!، والسؤال المهم: ماهي علاقة المصالحة الوطنية بموضوع الراتب التقاعدي؟! وهم افنوا زهرة عمرهم نتيجة خدمة فعلية تتجاوز بين 30 و 40 عاما في خدمة الوطن والشعب من غير روتين ومماطلة في دوائر مدنية تشهد لهم بالنزاهة والصدق والإخلاص في العمل و دفعوا الاستقطاعات التقاعدية عنها لصندوق التقاعد فمتى يتم إنصافهم وأعمارهم تجاوزت السبعين عاما ؟! وهم يعانون شظف العيش ويجدون صعوبة دفع فواتير الأدوية لأمراضهم المزمنة ولسداد أجار السكن ومتطلبات ابسط مقومات المعيشة.في حين شرع لأعضاء مجلس النواب وأعضاء هذه الهيئات ومجالس المحافظات رواتب تقاعدية لخدمة لا تتعدى 4 سنوات وامتيازات لا مثيل لها في كل دول العالم, علما ان هذه الرواتب والامتيازات غير دستورية وليست شرعية بل هي نموذج صارخ للسرقة المقننة من قوت الشعب المنكوب.! انها دعوة وطنية خالصة لمراعاة النصوص الدستورية والقانونية والشرعية وإعطاء كل ذي حق حقه بعيدا عن الثارات والاستئثار بالمواقع والمناصب التي هي بالتأكيد وجدت لخدمة المجتمع وإنصاف الناس.

فمتى يتم تعزيز الإحساس بروح المسؤولية والتعاون لتحقيق المصالح العامة في المجتمع والحفاظ على هيبة الدستور والقانون ويعملوا على العمل بروح القانون ويضمنوا حقوق المواطنين وان يسعوا جاهدين و يقدموا كافة الضمانات القانونية لتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع. لانها المعيار لتقييم الشعب والتاريخ لهم...

> قالوا في الأدب وقالوا في حق الملك وقالوا في الحرية وقالوا في الفساد والسرقة وكلام .. وكلام ، وتمر سنون الدهر عبر ممرات مختلفة، جريان الحق فيها ضعيف ، وملابسات الحيلة والغدر والحرمنة تطفو وتطفو واللعنة تطارد أصحابها ، وعامة الناس في ذهول، واكتفائهم بان هذا غير معقول.

معاناة المرأة في ظل صراعات المنطقة

جنان الهلالي
بغداد

المرأة العراقية قدمت الكثير من التضحيات وعانت ماعانت من أضطهاد وعنف بمختلف انواعه وأشكاله ومن مختلف الأطراف فالنساء في العراق تعرضن للكثير من الأنتهاكات والمخاطر وخاصة بعد الفترات المظلمة التي تناوبت على العراق من حروب وحصار وفتن طائفية سياسية تعاقبت على نخر جسد العراق.

كانت حياة المراة ورغم خلوها من التكنولجيا وتغيب الاجهزة الحديثة في الفترة الزمنية السابقة التي كانت تعيشها المراةفي (الفترة الذهبية) حيث كانت تعيش احلى وأبهى اوقات حياتها لم تكن تعاني من شظف العيش بل كانت النعمة ومظاهر الترف تحيط بها . هذه الحالة الطيبة بلتأكيد لاتنطبق على عموم المجتمع لأنه لايخلو اي من المجتمعات من حالات الفقر والحرمان ،لكننا نتحدث عن الحالة الغالبة .

عاشت المرأة العراقية في تلك الفترة أجواء من الراحة النفسية وغير مثقلة بأعباء الحياة كما هو الحال اليوم.. ومن سنن الله في خلقه أن لا يدوم حال ،فقد المت بالبلاد ظروف عصيبة ونوائب وبدأ العد التنازلي لكل مكونات المجتمع لكن المرأة تحملت العبء الاكبر في مواجهة الظروف القاسية والمريرة التي عاشتها منذ أربعة عقود تقريباً من حرب الى حصار الى حرب الى احتلال كانت الكلفة باهظة الثمن وعلى كل الصعد.

لقد المت بلبلاد مراحل عصيبة بدأً بلحرب العراقية الأيرانية ،ثم فرض الحصار على البلد ا لذي أثقل كاهل المواطن العراقي وتحالف قوى الشر المتمثل بلدول العظمى والعدوان الغاشم الذي دمر البنى التحتية للبلد، ثم تعرض البلاد الى هجوم شرس من تنظيم داعش المتطرف الذي زاد الى معاناة المراة مأساة اخرى ، فقدت المرأة اليزيدية كرامتها فقد بيع الكثير منهن في سوق النخاسة ونحن في القرن الواحد والعشرون ،و في كل تلك المراحل التي اثقلت كاهل المراة العراقية كانت تعيش يومها حيث تتقاسمها الهموم والاعباء وتعصف بها رياح عاتية لا تدري كيف تواجه كل هذا الكم الرهيب من التحديات.

لقد فُقد الامن وكان الثمن ان فقدت الزوج او الابن او الاخ واحياناً جميعهم وشح بين يديها المال ولم تعد قادرة على تلبية متطلبات الحياة وانعكس ذلك سلباً على اعداد ابنائها وتعليمهم بشكل صحيح وانتشرت الجريمة المنظمة وتشظى المجتمع وتفككت الاسر وزادت معدلات الطلاق ، وبلأظافة الى نكبتها في فقد الاحبة – كانت تتحمل أعباء الحياة وثقل المسؤولية في تكملة مسيرة الحياة وتنشئة الأولاد في ظل تغيب الرجل ، ناهيك عن الظروف المعيشية الصعبة التي أدت بها الى الخروج الى معترك ساحة العمل ، لتلبية متطلبات الأسرة.

أليس من حقنا ان نتساءل عن الذي تحقق من الوعود المعسولة الكاذبة التي جاء الغزو والاحتلال تحت ذريعتها ، وماذا جلب للعراق والعراقيين غير الخراب والدمار الذي أوصل العراق إلى أسوأ مما كان عليه في مجال الخدمات والأمن ، فبعد مرور خمسة سنوات كارثية وبعد تدمير وتحطيم البنى التحتية ادخل العراق في نفق الطائفية والمحاصصة البغيضة واستشرى الفساد والقتل والنهب والإرهاب والدمار وكوارث لا تحصى ولا تعد وكان نصيب المرأة العراقية من كل ذلك أكثر بكثير .

هناك جانب آخر هام من معاناة المرأة العراقية وقد بدأ منذ عام 1991 بسبب تلوث مناطق واسعة من جنوب العراق بالإشعاعات النووية نتيجة لاستخدام اليورانيوم المنضب في اعتده القصف الأمريكي وقد ارتفعت أعداد مناطق التلوث عقب العدوان الأمريكي عام 2003 لتصل إلى 350 موقعا باعتراف وزيرة البيئة الحالية ، وتشير تقارير صحية دولية بان هم النساء بعد الولادة في البصرة مثلا ليس جنس المولود ذكرا أو أنثى بل هل إن المولود مشوه ام طبيعي .

ان وجود مليون أرملة ومليون ونصف من الأطفال الأيتام يحتم على الحكومة العراقية ان توفر لهم الضمان الاجتماعي والعيش الكريم والذي لا ينبغي أن يعتبر هبة أو مكرمة من احد بل هو حق مشروع ينبغي على الاطراف العراقية الوطنية التي تدرك مسؤولياتها أن تسعى لانتزاعه لهم ممن هم على سدة الحكم. وقت يعاني ملايين الأطفال من سوء التغذية ويعيش أكثر من أربعة ملايين عراقي دون خط الفقر معتمدين بالأساس على الحصة التموينية الغذائية المتعثرة بالنظر لحالتهم المعاشية المزرية بسبب الغلاء الفاحش والبطالة. كما اجبرت ملايين من العوائل على مغادرة العراق لتعيش في سوريا والأردن في ظروف إنسانية مأساوية إضافة إلى ملايين أخرى أجبرت على مغادرة منازلها لتعيش في الخيام في هجرة داخلية بسبب التطهير المذهبي والقومي.

هل أخذت المراة العراقية حقها في ظل ظروف الحرب والحصار ؟؟

النساء البرلمانيات لم يتعمدن تجاهل قضايا المرأة العراقية، ولكنه نوع من العجز اذ لم تتبلور الى الان آلية ككتلة نسوية قوية داخل البرلمان تكون مؤثرة وضاغطة في بعض القضايا المهمة وان كل النساء داخل قبة البرلمان لم يتمكن من صنع قرار واضح لصالح المرأة العراقية.للمطالبة بحقوق المراة وأنصافها . يجب ان تاخذ المرأة العراقية دوراً في العملية السياسية وان توصل صوتها ، ومطالبها وحل لجميع قضاياها التي أصبحت شعارات مركونة.

و ختاما نتمنى أن تنصف المراة وتلقى الرعاية المناسبة ما قاسته على مدى أربعة عقود مريرة ، وتحاط بالعناية التي تستحقها لان ما من أمة تستطيع النهوض والازدهار ما لم تنهض بواقع المرأة وتأخذ دورها الطبيعي في المجتمع .

المحاصصة سفينة الخراب

لويس إقليمس
بغداد

يبدو أنَّ النظام السياسيّ الهجين الذي أوصى به الغازي الأمريكي وسار عليه ساسةُ العراق، المخضرمون منهم والمراهقون ومَن أتى بعدهم ليتصدر المشهد السياسي في غفلة من الزمن، قد جعل البلاد أسيرة لشهوات ورغبات ومصالح الزعماء السياسيين ومَن سار في طريقهم بهدف الانتفاع والقفز على جراحات الشعب المغلوب على أمره والمتاجرة بمآسيه. هكذا يقرأ المشهدَ السياسي كلُّ مَن يتعمّق فيما آلَت إليه البلاد وأحوالُ العامة منذ أكثر من عقد ونصفه. فالعملية السياسية، شئنا أم أبينا، ماتزال عرجاء متعكزة على نظام التوافق المقيت عرقيًا وطائفيًا ومذهبيًا، والذي يرفضه غالبية الشعب. لكنّ الزعامات السياسية وأحزابُ السلطة وأذيالُها من المنتفعين من الوضع الراهن، مصرّون عليه كما توضّح بالأمس القريب. فهم يخشون مغادرته بالرغم من استغلاله الفظيع لصوت الشعب ومساهمته في زرع الفساد وتحويل البلاد إلى دولة استهلاكية معتمدة على اقتصاد ريعيّ زائل لا محالة، بسبب تفكيك بنيته الاقتصادية وتعطيل ماكنته الصناعية ليعتمد في مقدراته الاقتصادية الأساسية على حيتان الفساد والانتهازيين في تجهيز كلّ ما يحتاجه المواطن في قوته اليومي ونزهته وراحته. ومَن يعتقد بكون مفهوم هذا النظام التوافقي "سفينة للنجاة" يكون مشاركًا بطريقة أو بأخرى في ظلم العراق والعراقيين وفي "شرعنة" التغوّل الحاصل على مقدّرات البلاد وحقوق العباد.

رئاسة مجلس النواب صفعة للراعي الأمريكي

بالأمس حقّقت السلطة التشريعية وبشقّ الأنفس عملية اختيار رئيس لها بسبب اشتداد الخلافات بين أصحاب الحصة المكوّناتية وتشرذم اتفاقهم على تسمية مرشّح تسوية من دون شقّ الصفوف. وهذا الذي حصل، ينذر بخراب لاحق ستظهره الأيام القادمة في ضوء ما تناقلته وسائل إعلام من داخل قبة البرلمان وفي وسائل التواصل الاجتماعي وفي الشارع على حدّ سواء، بشأن ما تسرّب من شائعات عن بيع وشراء الذمم والمساومة على مناصب، سواءً من نواب السنّة أنفسهم أو من غيرهم من المطّلعين على المجريات الحاصلة تحت قبة البرلمان أو خارج أروقته. وهو بحدّ ذاته موقف لا نريد تكرار الحديث عنه بعد أن أشبعته وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي أكثر من قدره. لكنّ حصوله وسط ضجة إعلامية وشعبية والحديث عنه في صفوف العامة والخاصة لحدّ التندّر وإلصاق القدرية وسمة البؤس بالشعب المغلوب على أمره، ينبئ بمرحلة أخرى قادمة من بقاء الفساد واستمرار استشرائه والتستّر على الفاسدين بين الكتل السياسية والأحزاب المستفيدة من مثل هذا النظام التوافقي المضرّ بالمصلحة العليا للوطن وبأهله. كما أنّ هذا الإيغال والإصرار على مجاراة مثل هذا النظام الذي أثبت فشله بسبب تفسيره الخاطئ للقيم الديمقراطية الصحيحة التي كان يفترض أن تصحبه في التشريع والتطبيق، نابعة من عدم تقدير الأشياء وفي الخطأ في حساب المسببات والعواقب منذ كتابة الدستور الذي أراده الغازي الأمريكي ومستشاروه وأذيالُهم مليئًا بالمفاجآت والقنابل قابلة الانفجار في أية لحظة غضب أو خلاف أو اختلاف في شؤون إدارة البلاد والقيادة والمال.

في ضوء هذه العواقب والمخرجات إذًا، يتضح جيدًا أنّ المشكلة القائمة سببُها في الأساس هو الدستور الذي يرفض زعماءُ السلطة وأذيالُهم واتباعُهم وميليشياتُهم مغادرة مبدأ النظام التحاصصي الذي حمله تحت ذريعة مفهوم الشراكة بين اللاعبين الكبار الثلاثة (العرب الشيعة والعرب السنّة والأكراد) الذين يتقاسمون المال والجاه والسلطة منذ أكثر من خمسة عشر عامًا. فمثل هذا النظام وليس غيرُه ممّا يليق بأطماعهم ويحفظ امتيازاتهم ويشرعن حقوقهم خارج الاستحقاق. كما أنه الكفيل بضمان حصيلة دسمة من ثروات البلاد في جيوبهم وحساباتهم وتأمين حياة مرفهة لهم ولعوائلهم ولمَن تعكّز عليهم، وهي امتيازات لا مثيل لها في جميع دول العالم. وسيبقى الدستور هو المشكلة والشمّاعة التي يتعكّز عليها زعماء الكتل والأحزاب المستفيدة من العملية السياسية القائمة. من هنا تأتي الاستماتة والنضال والصراع الشديد من جانب أحزاب السلطة ومن بعض الطارئين والطامعين للانضواء تحت قبة البرلمان لأجل الفوز بعضويته حتى لو حصل ذلك على حساب الغير وبعيدًا عن الضمير والغيرة والشرف وبشتى الوسائل والطرق المشروعة وغير المشروعة، القانونية منها وغيرها. وستظل إشكالية العملية السياسية في البلاد وطريقة إدارتها وكذا السياسة الخارجية قائمة حتى تعود الضمائر الغائبة للسياسيين إلى رشدها حينما تراجع النفس والمواقف وتتمسّك بخطابها الوطني بعيدًا عن منهج المحاصصة المكوّناتية والطائفية القائم حتى الساعة، والذي تجدّد تأكيد التمسّك به في الدورة الأخيرة بكل ما أوتيت به أحزاب السلطة من قوة وتأثير وضغوطات أفشلت سعي أصحاب التيار الوطني الغاضب والثائر منذ سنين بتحاشيه وإزاحته. لكنْ كما يبدو، فإن قوة الخصم العنيد المناهض لإقامة دولة مدنية متحضّرة قائمة على العدل والمساواة والاستحقاق والجدارة كانت اقوى عزيمة وأشدّ تأثيرًا في معسكرها الذي خطّط بجدارة بدعم من الراعي الخبير في ترتيب المساومات وتجارة المناصب وتوزيع المهام وفق مصلحة الجار العزيز صاحب اليد الطولى في العراق. وهو بهذا النصر الأول، يسعى لانتصارات قادمة ليردّ الصاع صاعين لراعي العملية السياسية ومَن في دارته بعد سقوط أوراق الأخير وفشله في التحشيد لمعسكره والموالين له.

منهج الحسين ثورة على الذات

في هذه الأيام الحسينية الساخنة، يتغنى الأتباع المتشيعون بمفاخر الإمام الحسين ويحرصون على المناداة والدعوة باتّباع المنهج الذي سار عليه الإمام المغدور لكونه مدرسة في الإثارة والبذل والتضحية والإصلاح.

بل هناك مَن يعدّه، متبرّكًا به، ويرى فيه "سفينة النجاة" للمؤمن بالأهداف السامية التي صرّح بها وعاش من أجلها وبالتضحيات الجسيمة التي قدمها في مناهضته للظلم والنفاق وأشكال الدجل. وهذا إنْ يكنْ، فمن بركات السماء.

ولكن الصورة التي نختبرها ونراها في حياتنا اليومية منذ تولّي أصحاب المذهب التشيّعي للسلطة في البلاد تعاكس وتناقض ما أتت به مدرسة صاحب هذا المذهب، والتي كان ينبغي ألاّ تَغيبَ ولا تُغيّبَ في صميم الحياة اليومية للأتباع، ولاسيّما المتولّين الحكم وزمام السلطة وبيت المال من غير رقيب ولا ضمير.

فقد خرج الكثير من السياسيين والمتولّين السلطة في البلاد التي تحتفي كربلاؤُها هذه الأيام بصاحب مدرسة الشهادة والإيثار، عن منهج الحسين الإصلاحي، شاؤوا أم أبوا، بفعل ما بدر ومازال يبدر منهم من ابتعاد عن منهج مناهضة الظلم ومقارعة الفساد بكلّ أشكاله. وبدل محاربة هذه الآفات المستشرية منذ أكثر من عقد ونصف من الزمن الغادر، والصحوة من السبات الفكري في التعامل وفق المنهج الحسيني العادل الشريف بالثورة على الذات الأنانية، فقد حوّل الكثيرون مثل هذه المناسبة الرمزية الكبيرة إلى مجرّد شعائر للطم والتطبير والتفاخر في نصب السرادقات والخيم وتقديم الأطعمة على قارعة الطريق وفي الشوارع متناسين اشكال الظلم والتخلّف والإجحاف في أبسط الحقوق والخدمات التي يعاني منها الشعب.

ففي اعتقاد مَن يسوسون البلاد ويقفون على رأس السلطة، أيًا كانت أهميتُها، أنهم بتشجيع مثل هذه الأدوات والمظاهر المتخلّفة عن الإمام المغدور لكونه مدرسة في الإثارة والبذل والتضحية والإصلاح.

بل هناك مَن يعدّه، متبرّكًا به، ويرى فيه "سفينة النجاة" للمؤمن بالأهداف السامية التي صرّح بها وعاش من أجلها وبالتضحيات الجسيمة التي قدمها في مناهضته للظلم والنفاق وأشكال الدجل. وهذا إنْ يكنْ، فمن بركات السماء.

الركب الحضاري، سوف يدخلون أكثر في قلوب الشعب ويكسبون ولاء البسطاء والفقراء من أجل ضمان ولائهم وبقائهم في مواقعهم في المستقبل القادم وبالقبول بما هم عليه والسكوت عن السلوك الخاطئ الذي ينتقدهم فيه عامة الشعب والذي ثاروا بسببه وعبّروا عن غضبهم وامتعاضهم في تظاهرات البصرة ومحافظات غيرها. لستُ هنا بصدد الانتقاص من قيمة هذه الأعمال الخيرية والشعائر الطيبة في حدود ارتقائها لمناصرة الفقير ومساعدة المحتاج للتمتع بأيام معدودات من الرفاهة والشبع إلى حدّ التخمة. ففي هذا أجرٌ عند الله إذا حسنت النية ورافقها تغيير ومراجعة وتجديد في مضمون دروس الحياة والمنهج على السواء. وهذا هو المطلوب، أن يعود الإنسان في هذه الأيام المباركة الذكرى لإحياء المنهج الحسيني في الأعماق جزاءً لما عاشه الإمام وضحّى واستشهد من أجله.

فالكل متفق على أن الحسين يُعدّ بالنسبة للمذهب الشيعي وللإنسانية نموذجًا في الانتصار للإنسان على الظلم والتمسّك بقيم العدل والخير والصلاح وبالرغبة في إصلاح المسيرة. ما نحتاجه اليوم إذن، هو إعادة التفكير في مجمل هذه الدروس وربطها بما يحدث اليوم من مظالم ومفاسد ونفاق، هي من جوهر سلوكيات العديد من السياسيين وراكبي موجة الأحزاب الدينية والمنضوين تحت مسميات الميليشيات التي تحسب قوّتها ومنافعها من قوة المنهج التشيعي وبمباركة الثورة الحسينية بحسب مفهومهم الضيّق وغير الناضج.

وإنْ أرادوا السير وفق منهج الحسين، عليهم التفكير ألف مرة قبل أن يتخذوا أية خطوة في غير صالح البلاد والشعب والإنسان. فالمنهج الحسيني يرتّب عليهم الوفاء للأمانة والبذل في سبيل المحتاج والفقير والتضحية بالراحة والمال في سبيل عزّ البلاد ورفعتها وليس بالغرف من مال السحت الحرام وسرقة قوت الشعب ونهب ثروات البلاد بالطرق الملتوية وحسابات البازار الحاصل من خلف الكواليس وفي أروقة الفنادق الفاخرة والفلل الفارهة والأملاك المتكدسة هنا وهناك. قصارى القول، إنّ الشعب يطالب السياسيين وزعماء الأحزاب المتسلطة بالكف عن امتصاص دماء الأبرياء وسرقة الأموال وخرق الحقوق أمانة للمنهج الحسيني الشريف. وهذا لن يكون في المستطاع إلاّ بالنوايا الصالحة والإرادات القوية التي تقرّر إجراءَ إصلاح جذريّ في العملية السياسية برمّتها عبر إعادة كتابة دستور يرسم ملامح دولة متحضرة، متحرّرة، عقلانية، تستند إلى تفويض الشعب وتأييد المراجع الدينية والنخب الثقافية وأصحاب الخبرة من التكنوقراط، بعيدًا عن تأثيرات الخارج مهما كانت. فالحسين قصد العراق مصلحًا ايضًا وليس طالبَ حقّ فحسب. من هنا، يبقى الأساس بإصلاح المجتمع والعملية السياسية برمتها عبر معالجة أساس المشكلة، أي التسامي على العيوب والنقائص والأخطاء التي نشأ عليها النظام السياسي. وبمعنى أدق، في معالجة مشاكل البلاد من جذورها وليس عبر الترقيع والإصلاحات الجزئية والمعالجات العشوائية الغائبة عن أية استراتيجية أو برنامج شامل للتغيير والبناء. فهل سيتمسك المحاربون وأدعياء الوطنية والإصلاح والإعمار والبناء بالمنهج الحسيني الشريف؟

> في هذه الأيام الحسينية الساخنة، يتغنى الأتباع المتشيعون بمفاخر الإمام الحسين ويحرصون على المناداة والدعوة باتّباع المنهج الذي سار عليه الإمام المغدور لكونه مدرسة في الإثارة والبذل والتضحية والإصلاح.
> بل هناك مَن يعدّه، متبرّكًا به، ويرى فيه "سفينة النجاة" للمؤمن بالأهداف السامية التي صرّح بها وعاش من أجلها وبالتضحيات الجسيمة التي قدمها في مناهضته للظلم والنفاق وأشكال الدجل. وهذا إنْ يكنْ، فمن بركات السماء.